NDI

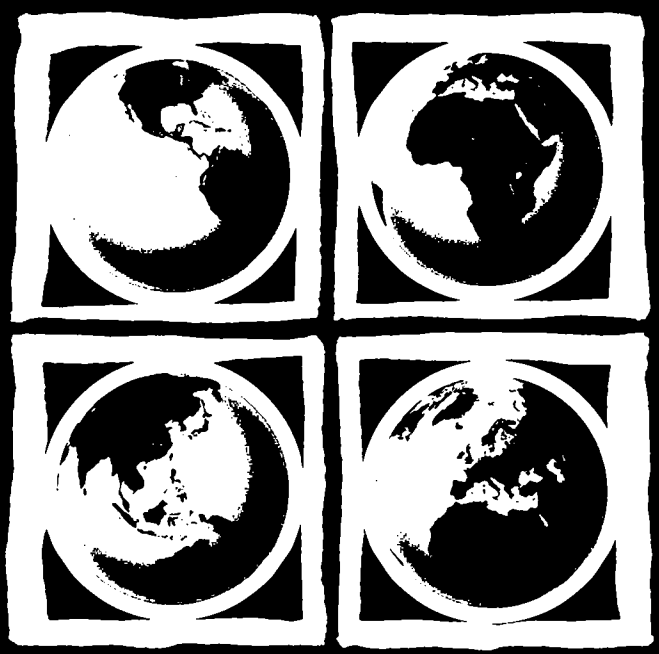

دليل

كيف تقوم المنظمات المحلية بمراقبة الانتخابات

دليل من الألف إلى الياء

المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية

دليل

المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية

NDI

كيف تقوم المنظمات المحلية بمراقبة الانتخابات

دليل من الألف إلى الياء

المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية

NATIONAL DEMOCRATIC INSTITUTE FOR INTERNATIONAL AFFAIRS

اسم الكتـــاب : كيف تقوم المنظمات المحلية بمراقبة الانتخابات
إصـــــــدار : المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية ـ واشنطن
الطبـــعـــة : الأولى، ١٩٩٧م
المطبـــعـــة : إيماج للطباعة والنشر (Image Printing & Publishing, Inc.)
فيينا، فيرجينيا — الولايات المتحدة الأمريكية
ردمـك (ISBN) : 1-880134-28-4

تمت الترجمة والإخراج الفني بوكالة قاسم للترجمة والإعلان
قام بالترجمة والإعداد الفني/ شريف يوسف جيد
قام بتنقيح النص المترجم/كارل شريف الطوبجي وسنان أنطون

هذا الدليل متوفر باللغة الإنجليزية من مكتبة الكونجرس طبقا للمعلومات المفصلة أدناه:

Library of Congress Cataloging-in-Publication Data

NDI handbook: how domestic organizations monitor elections: an A to Z guide.

p. cm.

ISBN 1-880134-17-9

1. Election monitoring—Handbooks, manuals, etc. I. National Democratic Institute for International Affairs.

JF1081.N35 1995

324.6—dc20 95-31179

CIP

Copyright © 1995 by:
National Democratic Institute for International Affairs.

شكر وتقدير

الكتاب ـ «كيف تقوم المنظمات المحلية بمراقبة الانتخابات» ـ من إعداد المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، والمؤلف الأساسي للدليل هو مايكل ستودارد الذي كان فيما سبق مستشار المعهد للبرامج الانتخابية والذي يعمل الآن محاميا في لجنة الانتخابات الفيدرالية.

وما كان هذا الكتاب ليكون لولا إسهامات أشخاص عديدين يستحقون شكرا خاصا، منهم لاري جارير، وهو مدير المعهد للعمليات الانتخابية في الفترة من ١٩٨٧ إلى ١٩٩٣م ، إذ طور أولا فكرة هذا الكتاب وكتب الجانب الأعظم من فصليه الأولين. أما باتريك مرلو الذي خلف جارير في الجمعية فقد ساعد في تحرير الشكل النهائي للكتاب واستمر يعمل فيه حتى اكتماله. ومن الإسهامات المتميزة أيضا تلك التي قدمها مرلو في القسم الخاص بمراقبة وسائل الإعلام وتلك التي قدمها كبير المستشارين جلين كوان للقسم الخاص بالجدولة المتوازية للأصوات. هذا وقد قام بالجانب الأكبر من مهمة التحرير النهائي رئيس الجمعية كنيث والاك، وكذلك الشكر واجب لجوزيف هينيسي وسوزان جورج اللذين عملا في هذا المشروع أثناء عطلاتهما الصيفية من كلية الحقوق.

إن صفحات هذا الكتاب تروي قصص ودروس جهود المراقبة المحلية حول العالم ، ولذا فإن المعهد يريد أن يشكر ويقدر إخلاص واحتراف الكثيرين من هيئة الجمعية والمستشارين المتطوعين الذين ساعدوا في قيادة وتحليل هذه الخبرات ووضع التقارير عنها. وعلى وجه الخصوص والأهمية يقدر المعهد تفاني وشجاعة الآلاف من نشطاء المجتمع المدني الذين راقبوا انتخابات في بلادهم كوسيلة لتعزيز ودعم الممارسات والقيم الديمقراطية.

وقد قدم **الصندوق الوطني للديمقراطية** التمويل اللازم لهذا الكتاب ، ويعبر المعهد عن امتنانه لهذه المساندة.

المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية

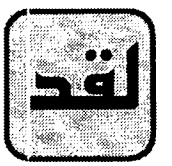

تأسس المعهد الديمقراطي الوطني سنة ١٩٨٣م ، وهو معهد يسعى من خلال العمل مع الأحزاب السياسية والمنظمات المدنية والبرلمانات والمؤسسات الأخرى إلى تعزيز المؤسسات الديمقراطية في الأنظمة الديمقراطية الحديثة والنامية والحفاظ عليها وتقويتها. ويقع مقر المعهد في واشنطن وله هيئة من ١٢٠ شخصا إضافة إلى مكاتب فرعية في إفريقيا وآسيا ومنطقة البحر الكاريبي وأوروبا الوسطى والشرقية وفي الشرق الأوسط وفي بلدان ما كان يعرف بالاتحاد السوفيتي سابقا.

وقد ساند المعهد تطور ونمو المؤسسات الديمقراطية في أكثر من ٦٠ بلدا، وتعني برامجه بستة مجالات كبرى هي:

تدريب الأحزاب السياسية: يدير المعهد حلقات تدريبية متعددة الأحزاب عن التطور السياسي مع مجموعة واسعة من الأحزاب الديمقراطية. ويدعو المعهد خبراء دوليين لمنتديات ومحاضرات يتعلم فيها أعضاء الأحزاب من المصادر المباشرة تقنيات التنظيم والاتصالات وعملية الاتصال مع هيئة الناخبين .

العملية الانتخابية: يقدم المعهد مساعدة تقنية للأحزاب السياسية والجمعيات المستقلة وسلطات الانتخابات للقيام بحملات للتعليم المدني والانتخابي ولتطور برامج لمراقبة الانتخابات، وقد نظم المعهد أيضا أكثر من ٢٥ بعثة دولية لمراقبة الانتخابات.

دعم الهيئات التشريعية: ينظم المعهد محاضرات ومنتديات تركز على الإجراءات التشريعية وتشكيل الهيئات الوظيفية وكيفية البحث عن المعلومات وتقديم الخدمات لهيئة الناخبين وهياكل اللجان ووظيفة ودور المؤتمرات الحزبية التي يعقدها الحزب ، كما تساعد برامج المعهد على اقتراب الجماعات المدنية والجماهير من العملية التشريعية .

الحكم المحلي: يقدم المعهد مساعدة تقنية في نطاق مجموعة من الموضوعات المرتبطة بعمليات الحكم المحلي ، بما فيها تقسيم المسؤولية بين المحافظين والمجالس المحلية وبين السلطات المحلية والوطنية. وكذلك تعزز برامج المعهد الاتصال القوي بين المسؤولين المحليين وبين ناخبيهم .

التنظيم المدني: يدعم المعهد الجماعات غير الحزبية والأحزاب السياسية التي تعمل في مجال التعليم المدني والانتخابي ويقدم المشورة لها ، كما تعمل برامج المعهد مع المنظمات المدنية لتعزيز قدراتها على التنظيم.

العلاقات المدنية ـ العسكرية: يجمع المعهد القادة العسكريين والسياسيين معا لتوطيد الحوار ووضع السبل لتحسين العلاقات المدنية ـ العسكرية .

مجلس الأمناء

بول كيرك
رئيس مجلس الأمناء
راشيل هوروويتز
نائبة الرئيس
كينيث ميلي
سكرتير
هرتينا فلورنوي
أمينة الصندوق
يوجين أيدنبرج
المدير المالي
كينيث والاك
رئيس المعهد

مورتن أبراموفيتس
وليم ألكسندر
برنارد أرونسون
إيمانويل كليفر
توماس إيجلتون
باربرا إيسترلنج
دانتي فاسيل
إدوارد فيجان
جيرالدين فيرارو
شيرلي روبنسون هول
ماكسين إيساكس
بيتير كيلي
بيتير كوفلر
إيليوت كوليك

ليون لينش
لوويس مانيلو
آزي تايلور مورتن
مارك سيجل
ثيودور سورنسن
مايكل ستيد
موريس تمبلسمان
مارفين وايسبرج
أندرو ينج
راؤول إيزاجير

الرؤساء السابقون
والتر موندال
تشارلز منات

لجنة مستشاري المجلس

مايكل بارنز
جون برادماس
بيل برادلي
ريتشارد سيلست
ماريو كورومو
باتريشا ديريان
كريستوفر دود
مايكل دوكاكيس
مارتن فروست
ريتشارد جيبهارت
جون جويس
جون لوويس

مايك مانسفيلد
دونالد ماكهنري
دانييل باتريك موينيهان
إدموند موسكي
بيل ريتشاردسون
تشارلز روب
ستيفن سولارز
إيستبان توريز
سيروس فانس
آن وكسلر

المحتويات

شكر وتقدير ..... هـ

المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية ..... و

مقدمة ..... ط

الفصل الأول: مراقبة الانتخابات ١

لماذا المراقبة؟ ٢

من يراقب؟ ٣

موظفو الانتخابات... الأحزاب السياسية.... وسائل الإعلام المحلية... المنظمات المحايدة

ماذا نراقب؟ ٥

كيف تقوم المنظمات المحايدة بالمراقبة ٦

الفصل الثاني: تطوير المراقبة من قبل المنظمات المحلية المحايدة ٩

نموذج نامفريل ١٠

الاقتداء بخبرة نامفريل ١١

تدعيم الأنظمة الديمقراطية الضعيفة ١٤

الفصل الثالث: تنظيم عملية مراقبة محايدة: دليل من الألف إلى الياء ١٧

الباب الأول: بدء عمل مراقبة ١٩

أ) احتياج ١٩

ب) خطة عامة ٢٠

المبادئ الموضوعية والإرشادية.. أهداف ومهام خاصة.. وضع جدول زمني انتخابي..

وضع ميزانية.. إدارة الخطة.. تقييم ومراجعة الخطة

ت) مداخل إلى التنظيم ٢٤

ث) لجنة المدراء وبنية تنظيمية ديمقراطية ٢٦

ج) المصداقية ٢٨

احتفظ بالاستقلالية والحيادية.. اتصل بوضوح وانتظام..

تأكد من سلامة خطتك ومنهجيتك.. نفذ خطتك

ح) تمويل العملية ٣١

خ) معدات المكاتب ٣٣

الباب الثاني: إعداد العملية ٣٥

د) الأفراد ٣٥

ذ) الضم ٣٦

كم عدد الأفراد؟.. أية مواصفات؟.. أين تبحث؟.. كيف ستضم؟

ر) التدريب ٤١

نظام التدريب.. المدربون.. المتدربون.. جدول الأعمال

ز) كتيب التدريب ٤٥

س) الإعلام ٤٦
قنوات الاتصال.. البيانات الصحفية
ش) اللوجيستيات ٥٢
الاتصال.. النقل.. المبيت
ص) التنسيق ٥٦
ض) الأمن ٥٧
الباب الثالث: مراقبة مرحلة ما قبل الانتخابات ٥٩
ط) النظام الانتخابي ٥٩
مبادئ وموضوعات عامة.. المناصرة
ظ) التعليم المدني والانتخابي ٦٢
ع) تسجيل الناخبين والأحزاب السياسية والمرشحين ٦٤
تسجيل الناخبين.. تسجيل الأحزب السياسية والمرشحين
غ) الحملة الانتخابية ٦٨
مبادئ وموضوعات عامة... الموارد... التهديد والإكراه...
عملية التنفيذ والمراجعة... أساليب محددة للمراقبة
ف) وسائل الإعلام ٧٦
اعتبارات عامة... الراديو والتلفزيون... وسائل الإعلام المطبوعة..تقديم التقارير عن النتائج
الباب الرابع: مراقبة مرحلة الانتخابات وما بعد الانتخابات ٨٥
ق) الاقتراع ٨٥
مبادئ عامة... موضوعات ينبغي مراقبتها... داخل مركز الاقتراع... الموظفون...
الناخبون... خارج مركز الاقتراع... أساليب محددة للمراقبة
ك) الفرز ٩٤
مبادئ وموضوعات عامة... موضوعات ينبغي مراقبتها... أساليب محددة للمراقبة
ل) الجدولة ٩٥
مبادئ وموضوعات عامة... الجدولة المتوازية للأصوات
م) تطورات ما بعد الانتخابات ١٠١
الباب الخامس: أنشطة ما بعد الانتخابات ١٠٥
ن) رفع التقارير في فترة ما بعد الانتخابات ١٠٥
أنواع التقارير... تحليل المعلومات وإصدار التقارير
هـ) اعتبارات ختامية ١٠٨
الملاحق ١١١
و) الملحق رقم ١ : المواد القانونية للانتخابات والمراقبة ١١١
الملحق رقم ٢ : نموذج لنشرة منظمة مراقبة محلية ١٢٥
ي) الملحق رقم ٣ : نماذج لاستمارات مراقبة ١٣٣
الملحق رقم ٤ : نماذج تقارير ١٥٥
مختارات من مطبوعات المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية (NDI) ١٨٨

مقدمة

لقد صمم هذا الكتاب لمساعدة المنظمات المحلية المدنية على مراقبة الانتخابات ، ومعظم المبادئ والإرشادات المقدمة فيه يمكن تطبيقها أيضا على أعمال المراقبة التي تنظمها الأحزاب السياسية أو ـ فيما يتعلق بهذا الأمر ـ المراقبون الدوليون .

إن توطيد ودعم القدرة على المراقبة المحلية يوفر ضمانات ثمينة لعملية انتخابية عادلة ، وكذلك فإن تطوير مثل هذه الآليات ـ والذي له ذات الأهمية ـ يسهم في تطوير وتنمية مجتمع مدني أكثر فعالية ونشاطا.

يعتمد هذا الكتاب على خبرات المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية ، إذ قاد المعهد منذ سنة ١٩٨٦م سبعة وخمسين برنامجا خاصا بالانتخابات في أكثر من ٣٠ بلدا ، وفيما يخص مراقبة الانتخابات لقد درب المعهد وعمل مع عمليات متنوعة للمراقبة المحلية واعتمد على نتائجها. وبالرغم من أن المراقبين الدوليين يحجبون في كثير من الأحيان عمل مراقبي الانتخابات المحليين إلا أن أثر عمل هؤلاء على العملية يكون في الغالب أعمق وأكثر دواما.

لقد زادت أهمية وتأثير المراقبين الدوليين في تشجيع المشاركة الانتخابية وضمان مصداقية العمليات الانتخابية بصورة عظيمة منذ سنة ١٩٨٠م ، بل وأصبح المراقبون الدوليون يدعون الآن بصورة منتظمة ليراقبوا الانتخابات «الأولى» أو «الانتقالية» ، وقد أسهم حضورهم في العديد من البلدان في الوصول إلى حل سلمي لبعض الصراعات التي دامت طويلا.

لكن التأكيد على أهمية المراقبين الدوليين يمكن أن يتسبب في حجب وتعتيم الدور الهام الذي تلعبه مجموعات المراقبة المحلية المحايدة في ضمان نزاهة الانتخابات. وبالطبع ليست مراقبة المجموعات المحلية للانتخابات بالظاهرة الجديدة ، ذلك أن موظفي الانتخابات والمتنافسين السياسيين قد سعوا لأمد طويل إلى أن يطوروا ويطبقوا وسائل تضمن إجراء انتخابات عادلة في بلدانهم. ولقد أضحت المراقبة المحلية في السنوات الأخيرة أكثر تطورا وتعقيدا وتتضمن الآن مشاركين آخرين بجانب موظفي الانتخابات والمتنافسين.

ولمضامين هذا التطور شقان:

أولا: تسهم أعمال المراقبة المحلية الإضافية التي تقدمها المجموعات المحايدة في تحقيق عمليات انتخابية أكثر نزاهة وصدقا وذلك بتشجيع ممارسات الحملات الانتخابية العادلة وبتدعيم جمهور من الناخبين أكثر وعيا ومعرفة ، وكذا بتخفيض وتقليل إمكانية التلاعب والغش في يوم الانتخابات.

ثانيا: يمكن للمراقبة المحلية للانتخابات أن تطور وتقوي المؤسسات الضرورية لدعم النظام السياسي الديمقراطي ، فأعمال المراقبة تساعد المواطنين على أن يتعلموا ويكتسبوا المهارات التنظيمية اللازمة لكي يشتركوا بفعالية وبصورة مؤثرة في الحياة السياسية للبلد في فترة ما بين الانتخابات. وفي كثير من الأحوال تطورت المجموعات التي كانت قد شكلت لمراقبة الانتخابات إلى منظمات مدنية ذات قاعدة أوسع فتسهم بذلك في تطور المجتمع المدني. وهذا بدوره قد دعم وعضد إمكانات النجاح والتقدم لخطاب سياسي أكبر ولمشاركة المواطنين في الحكم ولرفع درجة الثقة الجماهيرية في الحكومة.

ويجب ألا تحل المراقبة المحلية المحايدة للانتخابات محل مراقبة الانتخابات ومراقبة العملية الانتخابية من قبل الأحزاب السياسية والمتنافسين على المناصب ، فمن مصلحة المتنافسين السياسيين أن يصونوا حقوقهم وحقوق مؤيديهم وأن يقودوا حملات انتخابية قوية وأن يضمنوا نزاهة عمليات التصويت والفرز والجدولة، وتقوم المراقبة غير الحزبية بتكملة هذه الجهود. يقود المعهد برامج لمراقبة الانتخابات ومراقبة مراكز الاقتراع خاصة بالمتنافسين السياسيين بالإضافة إلى برامج للمراقبة المحايدة للانتخابات خاصة بالمجموعات المدنية. وتثبت الخبرة في هذا المجال بوضوح الفائدة والنفع اللذين يعودان على العملية الانتخابية عندما يشارك فيها الكثير من التنظيمات المدنية والسياسية.

ويتضمن هذا الكتاب أقساما ثلاثة: الفصل الأول يقدم رؤية شاملة لمراقبة المجموعات المحلية للانتخابات ، والفصل الثاني يتتبع تطور العديد من التنظيمات المحلية المحايدة للمراقبة والتي ارتبط المعهد بها. أما الفصل الأخير والذي يمثل الجانب الأكبر من الكتاب فيقدم توجيها عمليا لتطوير عملية محلية فعالة لمراقبة الانتخابات.

وقد وضع العديد من النماذج للتقارير والاستمارات كملاحق ، وهذه يمكن تكييفها جميعا لتتفق مع ظروف أية انتخابات بعينها.

إن هذا الكتاب لا يزعم بأنه يقدم شرحا تاما محددا لكل الموضوعات الخاصة بالانتخابات ولا أنه يقدم مدخلا كاملا لمراقبة هذه الموضوعات ، فكل بلد مختلف عن الآخر وكل انتخابات جديدة تجلب معها ظروفا مختلفة اختلافا طفيفا. وبالرغم من ذلك يبرز الكثير من القضايا والموضوعات المشتركة.

ولقد حاول المعهد في هذا الكتاب أن يقدم بعض الدروس المكتسبة من خلال عقد من العمل مع مراقبي الانتخابات المحليين. وبينما أنت تتفاعل وتتجاوب مع الظروف والمواضيع التي تحيط بالانتخابات في بلدك ، نأمل أن تجد المبادئ والموضوعات والنشاطات والخطوط الإرشادية والرسومات التوضيحية الموجودة في هذا الكتاب نافعة ومفيدة.

يشجع المعهد قراء هذا الكتاب على الاتصال لتقديم أي تعليقات أو اقتراحات أو مطالب.

كينيث د. والاك

رئيس المعهد الديمقراطي الوطني

حزيران/ يونيه ١٩٩٥م

الفصل الأول

مراقبة الانتخابات

لقد أقر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان [١] وكذلك الاتفاقيات الدولية المتنوعة حق المواطنين في المشاركة في حكم بلدهم ، سواء بصورة مباشرة أو من خلال الممثلين الذين يتم اختيارهم بحرية. وتنص المادة رقم ٢١ من الإعلان العالمي على أن:

«إرادة الشعب هي مناط سلطة الحكم ، ويجب أن تتجلى هذه الإرادة من خلال انتخابات نزيهة تجرى دوريا بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السري أو بإجراء مكافئ من حيث ضمان حرية التصويت.» .

وتعكس الاتفاقيات الدولية الأخرى هذه الحقوق وتضيف إليها (انظر ملحق رقم ١) . والخصائص الدقيقة لحق المشاركة في الحكم والحقوق الانتخابية محددة تماما في اتفاقيات حقوق الإنسان العالمية ، ولم يعد دور مراقبي الانتخابات في ضمان هذه الحقوق موضع جدل حاد كما كان فيما مضى [٢].

وجاء في وثيقة كوبنهاجن لسنة ١٩٩٠م الصادرة عما كان يسمى وقتئذ **مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا** (CSCE) (ويطلق عليها الآن **منظمة الأمن والتعاون في أوروبا** OSCE) ، دعوة الدول المشتركة إلى قبول مراقبي الانتخابات الدوليين والمحليين ، وتؤكد مادتها السابعة على الاقتراح القائل بأن مراقبي الانتخابات يمكن أن يلعبوا دورا هاما في الانتخابات الديمقراطية. وأيضا ينعكس اتباع هذه السياسة بصورة منتظمة في ممارسات الحكومات ذات السيادة وكذلك في البرامج التي تنفذها المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية .

لماذا المراقبة؟

إن الهدف الأول من أي عملية مستقلة لمراقبة الانتخابات هو ضمان نزاهة العملية الانتخابية ، وهذا الهدف يوجد دوما سواء تجرى الانتخابات في إطار نظام ديمقراطي عريق أو نظام ديقراطي حديث أو انتقالي، وهناك العديد من الأهداف الفرعية التي تبرر أيضا الوقت والتكلفة اللازمة لبدء أعمال المراقبة وتنفيذها.

ومن الأمور ذات الأهمية الخاصة في حالة الانتخابات الانتقالية الدور الذي يلعبه المراقبون في إعادة الثقة إلى الشعب الذي يساوره الشك في أهمية العملية الانتخابية وفي قيمة مشاركة الناخب. وفي مثل هذه البيئات غالبا ما تكون تجربة الشعب الوحيدة بالسياسة هي انتهاكات حقوق الإنسان والانتخابات المزورة والحكم العسكري الأوتوقراطي. وفي هذه الظروف تحتاج المفاهيم الأساسية عن المسؤولية المدنية إلى تقوية وتعزيز ، كما لا بد من التغلب على المخاوف والقلق .

والدعاية المحيطة بتكوين عملية المراقبة ، بالإضافة إلى أنشطة المراقبين قبل الانتخابات وحضورهم في مراكز الاقتراع يوم الانتخاب ، ترفع درجة الثقة الجماهيرية وتشجع مشاركة المواطنين في العملية. وكذلك فإن التصريحات والتقارير العلنية التي تصدرها مجموعة المراقبين يمكن أن تؤدي إلى

---

١) انظر الملحق رقم ١ .

٢) انظر بصفة عامة: مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛ *سلسة التدريب الاحترافي رقم ٢ : حقوق الإنسان والانتخابات* (الأمم المتحدة ١٩٩٤)، ي.بيجبيدر Y. Beigbeder ، *المراقبة الدولية للاستفتاءات ، الاستفتاءات والانتخابات الوطنية: تقرير المصير والانتقال إلى الديمقراطية* (دراسات دولية في حقوق الإنسان ، الناشرون Martinus Nijhoff, Dordrecht، ١٩٩٤)؛ ج. جودوين–جيل G. Goodwin-Gill: *انتخابات حرة وعادلة: القانون الدولي والتطبيق* (الاتحاد البرلماني ، جنيف١٩٩٤)؛ ج.فوكس G. Fox، «حق المشاركة السياسية في القانون الدولي»مجلة جامعة ييل للقانون الدولي، العدد ٥٣٩ (١٩٩٢)؛ تي. فرانك T. Franck، «الحق النامي في الحكم الديمقراطي» المجلة الأمريكية للقانون الدولي، العدد ٤٦ (١٩٩٢)؛ إتش. ستينير H. Steiner، «المشاركة السياسية كحق إنساني» ، هارفرد: المجلد السنوي لحقوق الإنسان (١٩٨٨). انظر أيضا الملحق رقم ١ .

حدوث تغيرات في السياسات من شأنها تدعيم إجراء عملية انتخابية أكثر عدلا، فباستخدام تقنيات الوساطة يمكن للمراقبين أن يساعدوا على حل وتسوية النزاعات والجدالات التي تظهر في فترة الحملات الانتخابية وحضورهم في مراكز الاقتراع يحول دون أعمال الغش والفوضى أو حتى وقوع الأخطاء الإدارية العفوية ، كما أن انتشار مراقبي الانتخابات في مناطق القلاقل والاضطرابات يفيد في إحباط وإعاقة أعمال التهديد والتخويف أثناء الحملات الانتخابية وأثناء يوم الانتخابات. وبالإضافة إلى ذلك فعندما يتابع المراقبون عملية فرز الأصوات ، وذلك عن طريق عمل جدولة مستقلة للأصوات أو عن طريق أي وسيلة أخرى، فإنهم يقدمون مصدرا محايدا للتأكد من صحة النتائج الرسمية.

وأخيرا يمكن أن يكون لتقييم مرحلة ما بعد الانتخابات الذي تقوم به مجموعة مستقلة للمراقبة تأثيره على موقف المتنافسين في الانتخابات فيما يخص الشرعية الشاملة للعملية ، كما يشجع التقييم الإيجابي نسبيا على قبول جميع الأحزاب للنتائج. وعلى النقيض فيمكن أن يفضي النقد السلبي إلى رفض النتائج إذا كانت العملية قد اعتبرت غير شرعية.

من يراقب؟

هناك أربع فئات من المجموعات المحلية تشترك في مراقبة الانتخابات ولكل منها أدوار ومسؤوليات متباينة (انظر التعريف رقم ١). ويقوم المراقبون الدوليون بتكملة جهود هذه المجموعات بيد أنهم لا يستطيعون أن يحلوا محلها إلا في ظروف خارقة للعادة.

موظفو الانتخابات: يندرج في فئة موظفي الانتخابات مديرو الانتخابات الوطنية ومسؤولو الانتخابات الإقليمية ، وكذلك موظفو مراكز الاقتراع وموظفو فرز الأصوات. ووجود موظفي انتخابات محايدين ومدربين جيدا في جميع المستويات الإدارية يقلل عادة من الحاجة لوضع

محلي

تعريف ١

يستخدم مصطلح «محلي» في هذا الكتاب للإشارة إلى مجموع الشعب والمجموعات المتأصلة داخل بلد أو أرض تجرى فيها الانتخابات ، ومصطلحات «أهلي ووطني ومحلي» تستخدم بالتبادل في الحديث عن مراقبة الانتخابات .

إيضاح ١

في الانتخابات الانتقالية في جنوب إفريقيا عام ١٩٩٤م ، أعطيت اللجنة الانتخابية المستقلة مسؤوليات وسلطات واسعة ، ومن الواضح أن معظم مهام هذه اللجنة كانت خاصة بإدارة الانتخابات. وقد أنشئت إدارة مستقلة داخل هذه اللجنة فقط من أجل مراقبة الانتخابات وتقييمها، وتضمنت أنشطة إدارة المراقبة: التحقيق في الانتهاكات المزعومة لقواعد إدارة الحملة الانتخابية ومتابعة الالتزام بالإجراءات المحددة والتعاون مع مراقبي الانتخابات المحليين والدوليين.

حزبي

تعريف ٢

تستخدم كلمة «حزبي» في هذا الكتاب للإشارة إلى الأشخاص أو الحركات ذوي المصلحة المباشرة، سواء كانت معلنة أو غير معلنة ، في النتيجة النهائية للانتخابات (مثل: الأحزاب السياسية والمرشحين ونشطاء الأحزاب السياسية). ويمكن لهذه الكلمة أيضا أن تصف الأنشطة التي تظهر تفضيلا لبعض المنافسين في الانتخابات بعينهم ، ولكن مصطلح «حزبي» ليس له أي علاقة بحركات أو قوى تاريخية محددة .

عملية مراقبة محكمة. ورغم أن هؤلاء الموظفين الإداريين يراقبون أساسا عمليات تنظيم وإجراء الانتخابات إلا أن عليهم أيضا أن يتأكدوا من أن الانتخابات تتفق مع القانون الانتخابي للبلد ومع المعايير الدولية المطبقة.

ويواجه موظفو الانتخابات بعض التقيدات الخاصة بمراقبة الانتخابات خاصة في الانتخابات الانتقالية.

أولا: بما أن موظفي الانتخابات هم أساسا مسؤولون عن إدارة العملية الانتخابية فقد يكون صعبا عليهم أن يقيّموا بموضوعية عملهم بأنفسهم.

وثانيا : في العديد من البلدان يتم وضع موظفين من السلطة التنفيذية أو القضاء أو من ذوي المناصب العليا في الحزب الحاكم في مواقع السلطة في نظام الانتخابات ، ويمكن لانتماءاتهم الحزبية أن تثير الشك في حدوث تأثير حكومي خاطئ ومنحاز ، وهكذا تقلل من مصداقيتهم كمراقبين محايدين. وبالرغم من هذه التقيدات فيمكن لموظفي الانتخابات أن يؤدوا دورا هاما في مراقبة الانتخابات. (انظر شكل رقم ١).

الأحزاب السياسية : حتى في البلاد ذات التقاليد الديمقراطية العريقة ، يوزع ممثلو الحزب السياسي تقريبا في جميع مراكز الاقتراع يوم الانتخابات. وبالإضافة إلى الحيلولة دون حدوث أي تلاعب انتخابي يثبت حضور مراقبي المراكز من الحزب القوة التنظيمية للحزب أمام الناخبين الذين سيدلون بأصواتهم ، ومن شأن هذا أن يعود بالفوائد النفسية على أي حزب مشترك في انتخابات شديدة التنافس غير مضمونة العواقب. كذلك يمثل مراقبو المراكز هؤلاء للأحزاب السياسية الأخرى مصدرا هاما فوريا للمعلومات الخاصة بحضور الناخبين يوم الانتخابات ونتائج الانتخابات بعد غلق باب الاقتراع.

وعلى أية حال يمثل مراقبو المراكز الانتخابية من الحزب منافسين سياسيين حزبيين (انظر تعريف رقم ٢) ، وفي حالة وقوع مشاحنات أو تسيب يكون عند هؤلاء المراقبين ميل طبيعي لأن يحموا مصالح حزبهم أو مرشحيهم أو قضيتهم . وفي أي بيئة سياسية مستقطبة يمكن أن تعتبر المعلومات التي جمعتها ووزعتها الأحزاب السياسية مغرضة لا يمكن الوثوق بها.

وسائل الإعلام المحلية : إن وسائل الإعلام المحلية ـ من تلفزيون وراديو وصحف ومجلات ـ تراقب هي الأخرى الانتخابات. وبالإضافة إلى تقديم التقارير عن الحملات الانتخابية وعن النتائج النهائية تحقق وسائل الإعلام في الادعاءات القائلة بحدوث انتهاكات

محايد

مصطلح «محايد» كما يستخدم في هذا الكتاب يعني الأعمال والأهداف التي لا تساند ولا تضر أياً من المتنافسين في الانتخابات . والعمل المحايد يتم من أجل دعم عملية انتخابية ديمقراطية دون أي اعتبار لمن يفوز ومن يخسر. والمجموعات المحلية من ألبانيا إلى زامبيا أثبتت أنه بالرغم من التوجهات الشخصية لأعضائها إلا أنهم قادرون على المشاركة في الأحداث السياسية مثل الانتخابات ، بينما يحتفظون في الوقت ذاته بمصداقيتهم في عملهم المحايد.

الصدق

هذه الكلمة في لفظها الإنجليزي *bona fides* مشتقة من أصل لاتيني وتعني «بحسن النية» . ويمكن أن تستخدم في الإشارة إلى اتصاف منظمة ما أو اشتهارها بالصدق أو الإخلاص.

وتجري استطلاعات قبل الانتخابات كما تقيم الوسائل اللازمة من أجل العرض والإذاعة السريعين لنتائج الانتخابات. وعندما تجرى انتخابات لأول مرة، وخاصة عندما تملك الحكومة أو تسيطر تماما على وسائل الإعلام الكبرى ، ينظر الناخبون وأحزاب المعارضة إلى وسائل الإعلام على أنها منحازة . وفي ظروف أخرى ترفض وسائل الإعلام أن تنشر معلومات ذات شأن بخصوص سير الانتخابات.

المنظمات المحايدة: إن تحيز موظفي الانتخابات وتحيز مراقبي الحزب السياسي داخل مراكز الاقتراع وتحيز وسائل الإعلام كل ذلك أدى إلى ظهور المراقبة عن طريق منظمات مدنية «محايدة» (انظر تعريف ٣).

وفي أغلب الأحوال يكون اهتمام المنظمات المدنية منصبا على عملية الانتخابات أكثر منه على نتائجها. وبالتالي فإذا طورت المنظمات المدنية وسائل فعالة للمراقبة فإن تقييمها للعملية الانتخابية سوف يعتبر موضع ثقة واعتبار أكثر من التقييم الذي تقدمه لجنة الانتخابات التابعة للحكومة الحاكمة أو التقييم الذي يقدمه حزب يتنافس في الانتخابات. بل وتمثل مجموعات المراقبة المحلية وسيلة محايدة لتنظيم وإشراك قطاعات المجتمع التي ـ ما لم يكن الوضع هكذا ـ ترفض وتخاف أن تأخذ دورا حزبيا في عملية الانتخابات.

والصدق المحايد لمجموعات المراقبة المحلية يواجه تحديا دائما (انظر تعريف رقم ٤) ، فالعديد من مثل هذه المنظمات قد كونها أفراد ذوو تاريخ طويل في الصراع ضد النظام الحاكم من أجل التغيير نحو الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. وبالرغم من ذلك فإن هذه المجموعات ـ كما سنناقش ذلك في الفصل التالي ـ يمكن أن تقوم بخطوات تأكيدية تثبت بها موضوعيتها وحياديتها وتؤكد أن أعضاءها سيظلون محايدين.

ماذا نراقب؟

إن الاهتمام المتزايد الموجه نحو عمليات انتخابية نزيهة كان له تأثيره أيضا على مجال عمليات المراقبة. ولم تعد بؤرة الاهتمام محصورة في ملاحظة الأنشطة التي تجرى يوم الانتخابات أو أثناء عملية جدولة الأصوات ، بل بالأحرى أصبحت المراقبة الفعالة للانتخابات تتضمن مهام أوسع وأكبر ابتداء من كتابة القواعد التي تحدد النظام الانتخابي إلى حل وحسم الشكاوى المتعلقة بالانتخابات. وسوف يقدم الفصل الثالث ـ كما سيلي ـ مدخلا تفصيليا لمراقبة العملية الانتخابية.

إن وضع النظام القانوني للانتخابات يمثل النقطة الأولى في التأثير على عناصر أي عملية انتخابية نزيهة ، إذ غالبا ما تحاول الأحزاب السياسية ومجموعات المراقبة المستقلة التأثير على مضمون القانون ، كما أن الجدل حول قانون الانتخابات يقدم أيضا لوسائل الإعلام فرصة هائلة لتبدأ في إخبار الجماهير عن مغزى الانتخابات القادمة.

وبصفة عامة يحدد قانون الانتخابات من الذي يجب السماح له بأن يعمل مراقبا للانتخابات، ويحدد أيضا الحقوق والقيود التي تنطبق على عمل المراقبة. وقد كان هذا الموضوع مصدرا لكثير من الجدل في بلدان عديدة ، فقبل الانتخابات الوطنية في رومانيا عام ١٩٩٢م على سبيل المثال تسيدت مسألة اعتماد مجموعات المراقبة المحلية المستقلة

الجدال الدائر حول إصدار قانون انتخابات جديد ، لأن الحزب الحاكم سعى لأن يقتصر الدخول إلى مراكز الاقتراع على الأفراد الذين تحددهم الأحزاب السياسية. وعن طريق الجهود المشتركة حصلت مجموعات المراقبة المحلية أخيرا على وضع قانوني في الانتخابات المحلية والوطنية في رومانيا عام ١٩٩٢م.

وعمليات المراقبة ـ سواء قامت بها الأحزاب السياسية أو وسائل الإعلام أو مجموعات مستقلة ـ يجب أن تكون نشطة طوال فترة ما قبل الانتخابات بجملتها. وما إن يوضع النظام القانوني حتى يجب أن تبدأ مجموعات المراقبة في فحص إجراءات تعيين موظفي الانتخابات وتسجيل الأحزاب والناخبين وتحديد المرشحين وتنفيذ قواعد الحملة الانتخابية وإدارة عمليات الاقتراع والفرز ومراجعة الشكاوى وتنصيب الفائزين. ويمكن أن تختص الحكومة الحاكمة وقوات الأمن ووسائل الإعلام الخاضعة لسيطرة الدولة بمتابعة خاصة لاحتمالات أن تستخدم منصبها وموقعها استخداما سيئا بهدف التأثير على عدد كبير من الناخبين .

وتمثل عمليات الاقتراع والفرز عادة النقاط المحورية لعملية المراقبة. ولا بد أن توضع خطة عمل لتوزيع المراقبين في يوم الانتخابات ، وذلك بالأخذ في الاعتبار الموارد المتاحة من أفراد ومواصلات وغيرها. وكذلك فإن تدريب الأفراد وإعداد الوسائل الفعالة لجمع البيانات هما أساسيان لتنظيم عمل مراقبة جدير بالثقة .

ولا تنتهي عملية المراقبة بغلق باب الاقتراع ولا حتى بظهور النتائج الأولية، إذ أنه في الفترة التالية للانتخابات يجب أن يفحص المراقبون الادعاءات القائلة بحدوث تسيبات يوم الانتخابات والشكاوى المقدمة إلى موظفي الانتخابات وإلى المحاكم.

كيف تقوم المنظمات المحايدة بالمراقبة

يتناول الفصل الثالث بالتفصيل الأنشطة العديدة التي يجب على مراقبي الانتخابات المحليين أن يبحثوا إمكانية استخدامها ، ويوجز هذا الفصل الكثير من المبادئ الأساسية التي يمكن أن تساعد المنظمات المدنية المحايدة وأعضاءها على القيام بعمل ناجح للمراقبة.

إن تنمية السمعة كمحقق ومقرر عن أحداث الانتخابات موثوق به والحفاظ عليها يمثل هدفا ذا أهمية قصوى. وبصفة عامة يجب أن يظل المراقبون موضوعيين ومحايدين في سائر نشاطاتهم ويجب أن يحجموا عن التعبير علنا عن أي تفضيل لأي حزب سياسي أو أي مرشح.

وكذا يجب على المراقبين أن يؤدوا عملهم بدقة وشمولية وأن يبحثوا ويسجلوا نتائجهم بطريقة موضوعية . ويمكن أن تشكل الملاحظات الشخصية ومصادر المعلومات الأخرى الموثوق بها أساسا للاستنتاجات الخاصة بالانتخابات. ويجب أن تنأى أعمال المراقبة عن الاعتماد على أي مصادر للمعلومات غير موثوق بها وألا تقوم بأي بحث ناقص غير متزن أو غير دقيق وأن تتفادى الوصول إلى أحكام متعجلة سابقة لأوانها أو نشرها وإعلانها ، إذ أن كلا من هذه الأنشطة يمكن أن يضر بمصداقية العملية. ويجب على المراقبين أن يوثقوا ملاحظاتهم حتى يكون من الممكن التحقق منها والتأكد من

صحتها. وفي جميع الأحوال يجب أن يميزوا بين الأدلة الموضوعية والأدلة غير الموضوعية.

والطريقة التي تقرر منظمة المراقبة أن تستخدم بها النتائج التي توصلت إليها سوف تؤثر على المصداقية التي تستقبل بها تقييمات النتائج. لذا فمن المفيد عامة أن تختار المنظمة طريق الاعتدال والتعقل وذلك بتفادي المغالاة غير المبررة وبتقديم النتائج في مضمونها المناسب. بل وتحقق النتائج على الأرجح تأثيرا أعظم عندما تقدم بطريقة بناءة وليس بطريقة نقدية بحتة.

ويمكن أن يدعم المراقبون مصداقيتهم إلى حد أنهم يعلنون أهداف ومنهجية ونتائج أعمالهم ، إذ أن إعلان نوايا وإجراءات العمل للجمهور ووسائل الإعلام والحكومة والأحزاب السياسية يقلل من الشك وسوء الفهم.

تذكر

- كن موضوعيا ومحايدا.
- قد البحث والملاحظات بدقة وشمولية . .
- اتبع الاعتدال والتعقل .
- أثبت مصداقية مجموعة المراقبة بتوثيق وإعلان الأهداف والمناهج والنتائج.

الفصل الثاني

تطور المراقبة
من قبل المنظمات المحلية المحايدة

لقد غيرت انتخابات الرئاسة التي أجريت في الفلبين في السابع من شباط/ فبراير سنة ١٩٨٦م بصورة مؤثرة المفهوم الشائع آنذاك عن أن مراقبة الانتخابات غير مناسبة وغير فعالة . ذلك أنه في الفلبين أثبتت عملية مراقبة محلية محايدة منظمة ومدربة تدريبا جيدا أنها تستطيع ـ عندما تدعم بواسطة بعثات كبيرة من المراقبين الدوليين ـ أن تقوم بتقييم نقدي لأي عملية بها خلل أساسي .

وكانت أهمية تطوير وتنمية عمل المراقبة المحلية من أكثر الدروس أهمية وتأثيرا التي تعلمها المعهد من خلال مهمته الرقابية في انتخابات الفلبين. وبالتالي فمنذ سنة ١٩٨٦م شجع المعهد تشكيل منظمات محايدة تقوم بالمراقبة، ودرب الآلاف من المراقبين المحليين ونسق أعمال مرحلة ما قبل الانتخابات وأعمال يوم الانتخابات مع مجموعات المراقبة المحلية في أكثر من أربعة وعشرين بلدا. والعديد من المنظمات التي عمل معها المعهد في إطار الانتخابات الأولى في بلاد شتى قد استمرت بعد انتهاء الانتخابات تساهم في تطوير المؤسسات الديمقراطية في تلك البلاد.

نموذج نامفريل

زار فريق من السياسيين والمتخصصين في الانتخابات من المعهد مع ما يسمى الآن **المعهد الجمهوري الدولي** (IRI) الفلبين قبل انتخابات الرئاسة هناك سنة ١٩٨٦م ليدرسوا إمكانية القيام بعمل مراقبة دولية موثوق فيه . وقد كان أفضل لقاء عقده الفريق هو ذلك الذي تم مع قيادة **حركة المواطنين الوطنية من أجل انتخابات حرة** «**نامفريل** NAMFREL» وهي منظمة تكونت قبل ذلك الوقت بثلاثين شهرا بهدف دعم الإصلاح الانتخابي وللقيام بمراقبة الانتخابات. وعلى عكس الكثير من الفلبينيين الذين عارضوا المشاركة في الانتخابات التي يجريها الرئيس فرديناند ماركوس لقد شجع النشطاء في **نامفريل** المشاركة الجماهيرية في العملية كوسيلة لاستعادة الديمقراطية في بلدهم . ولتحقيق هذا الهدف تم ضم حوالي خمسمائة ألف متطوع وتم تدريبهم وحشدهم ليراقبوا مراكز الاقتراع في سائر أنحاء الأرخبيل الفلبيني يوم الانتخابات .

وبالرغم من تردده في بداية الأمر فقد حبذ الفريق أن تقوم كل من المنظمتين ـ المعهد الديمقراطي الوطني والمعهد الجمهوري الدولي ـ بتنظيم وفد دولي للمراقبة وذلك بناء على الانطباع والتأثير الإيجابيين اللذين خلقتهما **نامفريل**. وقد اعتمد كل من المعهد الديمقراطي الوطني والمعهد الجمهوري الدولي في وضع خطة عمل للمراقبين الدوليين على متطوعي **نامفريل** في سائر أنحاء البلاد ليوفروا المعلومات عن التطورات السياسية وليحددوا المناطق ذات المشاكل. و«عملية **نامفريل** للفرز السريع» ، التي سعت لجمع وجدولة النتائج الفعلية للانتخابات من أكثر من خمسة وثمانين ألف مركز اقتراع، قدمت وسيلة فعالة للغاية لكشف عدم دقة النتائج الرسمية التي أعلنتها **لجنة الانتخابات** (**كوميليك** COMELEC) الواقعة تحت سيطرة الحكومة. وفي الوقت ذاته قدم المراقبون الدوليون قبل الانتخابات وبعدها مساعدة ومساندة **لنامفريل** التي كانت في أمس الحاجة إليها ، وذلك عندما سعت **كوميليك** لإلغاء تفويض **نامفريل** وزعمت الحكومة أن مراقبي مراكز الاقتراع من **نامفريل** تصرفوا بطريقة غير محايدة.

وقد قامت عملية المراقبة التي قادتها **نامفريل** بتحديد وإبراز الانتهاكات الانتخابية التي ارتكبها مؤيدو الرئيس الحاكم وقدمت تقريرا عن النتائج يقول بفوز منافسة ماركوس كورازون أكينو. وكان من نتيجة ذلك أن أغلبية الجماهير الفلبينية وكذلك المجتمع الدولي رفضوا النتائج الرسمية التي أعلنتها **الكوميليك** فحدثت ثورة عسكرية تدعمها قطاعات كبيرة من الشعب ويرافقها ضغط دولي أرغمت ماركوس على التخلي عن السلطة والرحيل عن الفلبين متوجها إلى منفاه في الولايات المتحدة الأمريكية قبل مرور ثلاثة أسابيع على انتهاء الانتخابات.

الاقتداء بتجربة نامفريل

بعد وضع دستور جديد للفلبين سنة ١٩٨٧ تحدد موعد للانتخابات التشريعية في مايو من ذلك العام . واستخدم المعهد الديمقراطي الوطني اقتراع مايو هذا ليطلع النشطاء في مجال الديمقراطية في بلاد أخرى بصورة كاملة على خبرة الفلبين. وشكل هؤلاء النشطاء الذين قدموا من تسع دول بعثة المعهد الدولية لمراقبة الانتخابات والتي تكونت من ٢٤ عضوا.

لقد درس هؤلاء المندوبون عمل **نامفريل** وكان الكثير منهم عند عودتهم إلى بلادهم قد قرر أن يبدأ أنشطة مثيلة في بلاده. وبينما حظيت بعض الجهود التي تمت بنجاح أكبر من مثيلاتها إلا أن استراتيجية حشد المتطوعين لانتخابات أولى وتطوير المداخل المحايدة للعمل السياسي قدمت قوة دافعة ليست بالقليلة للتوجهات الديمقراطية ، حتى عندما تكون المكاسب الفورية غير ظاهرة .

ففي تشيلي على سبيل المثال أدارت منظمة محايدة تدعى **سيڤيتاس** (CIVITAS) برنامجا ضخما للتعليم المدني كان من شأنه أن شجع الناخبين المتوقع أن يدلوا بأصواتهم على أن يسجلوا أنفسهم لأجل الاستفتاء العام الذي عقد في ٦ تشرين الأول/ أكتوبر سنة ١٩٨٨ والذي كان سيحدد ما إذا كان الرئيس أوجوستو بينوشيه ، والذي استولى على السلطة سنة ١٩٧٣ إثر انقلاب عسكري ، سيظل في منصبه لثمانية أعوام أخرى أم لا. وفي الأيام السابقة لإجراء هذا الاستفتاء العام نظمت **سيڤيتاس** العديد من الأنشطة بهدف التغلب على مخاوف الكثير من المواطنين الذين كانوا يشكون في سرية الإدلاء بالأصوات ويخافون من أن ينتقم منهم إذا اقترعوا ضد الحكومة.

كما عززت **سيڤيتاس** أيضا هذه الجهود بلجنة من الشخصيات العامة من مواطني تشيلي لتقوم بعمل فرز مستقل للأصوات. وبالرغم من أن التشيليين أخذوا الكثير والكثير من خبرة الفلبين إلا أنهم لم يحاولوا أن يراقبوا كل مراكز الاقتراع، بل عوضا عن ذلك استخدموا عينة إحصائية ليصلوا إلى الناتج المتوقع المبني على أساس النتائج المأخوذة من ١٠٪ من مراكز الاقتراع التي تم اختيارها بطريقة عشوائية. وكان من نتائج التقدير الدقيق للغاية في استفتاء الرئاسة أن جعل منظمات المراقبة في البلاد الأخرى تستخدم نظام الجدولة المتوازية للأصوات المبنية على أساس العينات الإحصائية بدلا من ـ أو بالإضافة إلى ـ الفرز الكلي الذي استخدمته **نامفريل**.

كذلك أثرت تجربة الفلبين على تطورات فترة ما قبل الانتخابات البنمية الوطنية في أيار/ مايو سنة ١٩٨٩ . إذ شكل عدد من رجال الأعمال وبعض أساقفة الكنائس مجموعة مستقلة من المواطنين

للضغط على الحكومة وإجبارها على إجراء انتخابات نزيهة. وعند الانتخابات نفذت مجموعة من أتباع الكنيسة جدولة متوازية للأصوات. وأثبت الفرز المستقل للأصوات أهميته الحاسمة في تحديد الفائز الحقيقي في انتخابات الرئاسة التي سعت فيها الحكومة في أول الأمر لأن تتلاعب في النتائج حتى قامت في النهاية بإلغاء الانتخابات كلها.

وباراجواي هي بلد آخر من بلاد أمريكا اللاتينية لعبت فيه مجموعات محلية عديدة أدوارا هامة في مراقبة سلسلة من الانتخابات عقدت منذ خلع الرئيس ألفريدو ستروبسنر سنة ١٩٨٩. وبالإضافة إلى مراقبة عملية التصويت واستخدام الجدولة المتوازية للأصوات فقد كانت مجموعات مثل **مركز الدراسات الديمقراطية** (CED) نشطة وفعالة في تطوير برامج ابتكارية للتعليم المدني، تعلم المواطنين ما هي حقوقهم ومسؤولياتهم في مجتمع ديمقراطي. وبحلول سنة ١٩٩٣ تم تكوين ائتلاف بين منظمات مدنية متنوعة باسم **ساكا** (SAKA) (والتي تعني في اللغة المحلية هناك «شفافية») ليقوم بعمل جدولة مستقلة للأصوات، وهذه قد أكدت فوز مرشح الحزب الحاكم في باراجواي.

وبسقوط سور برلين صارت أوروبا الشرقية تمثل الحقل الديمقراطي الجديد. ففي بلغاريا كونت مجموعة من الطلبة النشطاء النواة **للجمعية البلغارية من أجل انتخابات نزيهة (بافي** BAFE) والتي تشكلت قبل الانتخابات البرلمانية المقرر إجراؤها في العاشر من حزيران/يونيه سنة ١٩٩٠ بعشرة أسابيع تلك الانتخابات التي تعد أول منافسة متعددة الأحزاب في بلغاريا منذ سنة ١٩٣١. وإذ تغلبت جمعية **بافي** على عرقلة الحكومة لها واجتازت مشكلة الجماهير الخائفة، فقد حشدت أكثر من ثمانية آلاف متطوع ليراقبوا التطورات يوم الانتخابات في سائر أرجاء البلاد وليقوموا بعمل جدولة مستقلة للأصوات. ورغم أنه قد عرف عنها معارضتها للحزب الحاكم إلا أن **بافي** صممت أن تظل موضوعية ومحايدة في عملها. وأكدت الجدولة المتوازية للأصوات التي قامت بها **بافي** فوز الحزب الحاكم الذي كان فيما مضى شيوعيا، وهو الحزب البلغاري الاجتماعي.

وظلت بافي نشطة وعاملة بعد الانتخابات وغيرت اسمها إلى **الجمعية البلغارية من أجل انتخابات نزيهة وحقوق مدنية (بافيكر** BAFECR) لتتوسع في نشاطها. فقبل الانتخابات التشريعية في تشرين الأول/أكتوبر سنة ١٩٩١ شجعت **بافيكر** بشدة على إصلاح قانون الانتخابات ونفذت برنامج تعليم مدني في سائر أنحاء البلاد. وكانت نتيجة الانتخابات أن خسر الحزب الحاكم بفارق ضئيل حسبما أكدته الجدولة المتوازية للأصوات والتي أجرتها **بافيكر** مع منظمات أخرى. وقد حشدت **بافيكر** أكثر من تسعة آلاف مراقب انتخابي لأجل الانتخابات الوطنية في بلغاريا سنة ١٩٩٤ ونظمت برنامجا على مستوى البلاد كلها لتشجيع الناخبين على الاستجابة والمشاركة، وعقدت أيضا العديد من المناظرات بين المرشحين قبل يوم الانتخابات.

كما ظهرت منظمات للمراقبة المحلية أيضا في أقطار أخرى من أوروبا الشرقية، خاصة في ألبانيا ورومانيا. فقد راقبت **الجمعية الرومانية من أجل الديمقراطية** (PDA) بنشاط وفعالية الانتخابات المحلية والوطنية لسنة ١٩٩٢ بالرغم من الجهود التي بذلها البرلمان ليحول دون دخول سبعة آلاف مراقب من هذه

الجمعية إلى داخل مراكز الاقتراع. ومنذ هذه الانتخابات دعت الجمعية ـ عن طريق فروعها التي تزيد عن الثلاثين في سائر أنحاء رومانيا ـ إلى شفافية الحكومة والتواصل بين المواطنين وممثليهم المنتخبين.

أما **الجمعية الألبانية للانتخابات الحرة والثقافة الديمقراطية** (SDC) (والتي تعرف الآن باسم جمعية الثقافة الديمقراطية) فقد تأسست في شباط/ فبراير سنة ١٩٩٢م ولعبت دورا هاما في الحيلولة دون وقوع أي تلاعب أو فساد في انتخابات آذار/مارس سنة ١٩٩٢ التي أزاحت عن السلطة حزب العمل الألباني (والذي سمي فيما بعد الحزب الألباني الاجتماعي) بعد أن حكم البلاد مدة طويلة. وقد راقبت هذه الجمعية الألبانية الانتخابات المحلية والاستفتاء العام الدستوري سنة ١٩٩٤م وما زالت مستمرة في برنامج فعال يهدف إلى مشاركة المواطنين في الشؤون العامة.

وفي نامبيا لقد مثلت انتخابات الجمعية التأسيسية سنة ١٩٨٩ مؤشرا مبكرا لموجة ديمقراطية في القارة الإفريقية. وفي هذا التطور أيضا لعبت مجموعات المراقبة المحلية دورا هاما وبارزا ، فكان **لمجلس كنائس نامبيا** دور ذو أهمية خاصة في توثيق وتسجيل حالات الترهيب أثناء فترة ما قبل الانتخابات . والمنظمة الأخرى التي لعبت دورا هاما هي **مشروع نامبيا للسلام ٤٣٥** ، الذى نفذ العديد من حملات التعليم المدني وراقب وسائل الإعلام التي تسيطر عليها الحكومة .

وظهرت في إفريقيا أيضا **مجموعة الدراسة والبحث عن الديمقراطية والتقدم الاقتصادي والاجتماعي**، وهي منظمة مدنية على مستوى إفريقيا كلها وتعرف باختصارها الفرنسي «**جيرديس ـ إفريقيا** GERDDES-Afrique» وقد برزت كنصير قيادي لأعمال المراقبة المحلية ، وذلك كجزء من هدف سنة لتشجيع تحقيق تقدم ديمقراطي أكبر في المنطقة. وفي سنة ١٩٩١ نظمت **جيرديس ـ إفريقيا** بعثة لمراقبة الانتخابات القومية في بنين التي عقدت في آذار/ مارس من نفس السنة وكانت نتيجتها خروج الرئيس الحاكم من السلطة. وبفروعها المنتشرة في أكثر من ١٢ بلدا إفريقيا ، وخاصة في الغرب الناطق بالفرنسية، تنظم **جيرديس** أعمال المراقبة المحلية والإقليمية وتنفذ برامج تدريبية لموظفي الانتخابات ومراقبي مراكز الاقتراع . وقد لعبت دورا هاما في انتخابات سنة ١٩٩٥م في النيجر وبنين كما أنها عملت مع المنظمات الدولية لتدريب المراقبين المحايدين المحليين ومندوبي الأحزاب في مراكز الاقتراع وكذلك موظفي الانتخابات .

وفي إفريقيا الناطقة بالإنجليزية لقد أثبتت تجربة زامبيا أنها ذات أهمية. فقد تشكل **فريق زامبيا المستقل للمراقبة** (**زيمت** ZIMT) قبل انتخابات سنة ١٩٩١م الرئاسية والتشريعية بشهور عديدة ولكنه أخفق في كسب ثقة المؤسسات الرئيسية والقيادية في زامبيا ، وخاصة الكنائس. وفي نهاية الأمر تأسست منظمة أخرى هي **اللجنة الزامبية لتنسيق مراقبة الانتخابات** (**زمك** ZEMCC) وتضمنت هيئتها ممثلين لست منظمات زامبية. وقد قام كل من فريق زامبيا المستقل للمراقبة (**زيمت**) واللجنة الزامبية لتنسيق مراقبة الانتخابات (**زمك**) بتدريب مراقبي الانتخابات وتوزيعهم في سائر أرجاء البلاد لكي يعاونوا في عمل جدولة متوازية للأصوات. وكانت نتائج الجدولة مفيدة لعمل وفد المراقبين الدوليين الذي أوفده كل من المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية ومركز كارتر بجامعة **إيموري** *Emory*.

وقد دعم نشاط المراقبة في زامبيا ثقة المواطنين الذين كانوا يشاركون في انتخابات متعددة الأحزاب للمرة الأولى منذ أكثر من ١٨ عاما. وفي الانتخابات الرئاسية هزم فردريك شيلوبا ـ وهو من النشطاء العماليين القدامى ـ الرئيس كينيث كوندا هزيمة ساحقة وذلك بعد أن حكم هذا الأخير زامبيا منذ حصولها على استقلالها سنة ١٩٦٤.

ولقد طور كل من **وحدة مراقبة الانتخابات الوطنية** (**نيمو** NEMO) في كينيا **ومجموعة المراقبين المستقلين** في بوروندي **ولجنة الشؤون العامة** في مالاوي عمليات فعالة للمراقبة المحلية لأجل الانتخابات الأخيرة في تلك البلاد. واعتمد كل منها في ذلك على تجربة **زمك** لتنسيق مراقبة الانتخابات حيث تتخذ المنظمات المنتمية للكنيسة دورا قياديا في تقديم الأفراد ودعم البنية الأساسية وتوفير المصداقية لعملية المراقبة. ومؤخرا أحرزت ممارسات المراقبة المحلية في إفريقيا نجاحا في جنوب إفريقيا وأثيوبيا أيضا .

وبالرغم من نجاح **نامفريل** في الفلبين إلا أن آسيا تعتبر الإقليم الذي تتباين فيه خبرات مجموعات المراقبة المحلية تباينا تاما، فمثلا لم تكن مجموعات كنيسة جنوب كوريا موفقة في إقناع المراقبين الدوليين بحيادهم أثناء انتخابات الرئاسة في كانون الأول/ديسمبر سنة ١٩٨٧.

وقد نجحت بنجلاديش في إقامة عمل مراقبة سنة ١٩٩١، إذ تم تنظيم العديد من المجموعات المحايدة من أجل الانتخابات التشريعية في شباط/ فبراير وضمت كل مجموعة عددا من المراقبين يتراوح ما بين بضعة آلاف إلى عدة آلاف . وظلت بعض هذه المجموعات نشطة بعد الانتخابات لكن بأسماء ومهام مختلفة ، فعلى سبيل المثال قام **اتحاد مراقبة الانتخابات النزيهة** ، وهو ائتلاف مكون من منظمات مدنية، بالترتيبات اللازمة لمراقبة الانتخابات الوطنية سنة ١٩٩٥ .

وفي الشرق الأوسط ضمت **اللجنة الوطنية للانتخابات الحرة** أكثر من أربعة آلاف متطوع ليراقبوا انتخابات اليمن في نيسان/أبريل سنة ١٩٩٣، وهي أول انتخابات متعددة الأحزاب في تاريخ اليمن. ولكن الحكومة سعت إلى الحد من تأثير وفعالية اللجنة الوطنية للانتخابات الحرة ، وذلك بإنشاء منظمة منافسة وبرفض دخول مندوبي هذه اللجنة إلى مراكز الاقتراع. ومع ذلك حققت العملية نجاحا كبيرا في إقليم لم تحصل فيه الاتجاهات الديمقراطية بعد على حظها من التقدم.

دعم الأنظمة الديمقراطية الضعيفة

إن الموجز السالف يصور المساهمة الهامة التي قدمتها مجموعات المراقبة المحلية المحايدة في دعم الممارسات الانتخابية النزيهة في تلك البلاد. وفي سبيلها لتحقيق أهدافها لقد تغلبت هذه المجموعات على شكوك الحكومات وقيادات الأحزاب الحاكمة واكتسبت المصداقية ونجحت في تأمين الموارد البشرية والمالية اللازمة لتحقيق عملية مراقبة فعالة .

إن استمرارية هذه المنظمات على المدى الطويل تستحق نظرة خاصة ، فقد عقد المعهد الديمقراطي الوطني في كانون الثاني/يناير سنة ١٩٩٣م مؤتمرا في واشنطن ضم خمس عشرة منظمة تشكلت أصلا

من أجل مراقبة أو تدعيم انتخابات متعددة الأحزاب في بلاد عدة. ولقد أوضح المشاركون في المؤتمر التحديات التي تواجه الحفاظ على استمرارية المنظمة في فترات ما بين الانتخابات، بما فيها الحفاظ على القوة الدافعة فيما يتعلق بالتنظيم والإبقاء على المتطوعين وزيادة الأموال، كما وصف المشاركون أيضا الأنشطة المتنوعة التي تجرى بعد الانتخابات والتي قامت بها منظماتهم.

وتثبت الخبرة الجماعية لهذه المجموعات مساهمتها الفعلية والمتواصلة للعملية الديمقراطية في البلد، ولذا فإن هؤلاء المهتمين بدعم أنظمة حكم أكثر ديمقراطية يجب أن يعطوا أولوية كبيرة لمساندة وتشجيع ظهور مثل هذه المنظمات ، بما في ذلك تقديم الدعم المادي والسياسي. وكذا فإن تبادل الخبرات والتجارب بين هؤلاء المهتمين بتنظيم أعمال مراقبة محايدة وتقديم الموارد التقنية لهم قد أثبتا في أغلب الأحوال أن هذا أكثر أشكال المساعدة مباشرة ووضوحا.

أنشطة المنظمات المدنية في مرحلة ما بعد الانتخابات

- العمل على إصلاح قانون الانتخابات .
- تنفيذ برامج التعليم المدني .
- مراقبة حقوق الإنسان .
- تشجيع مشاركة المرأة في العملية السياسية .
- تقديم المساعدة القانونية للمواطنين في القضايا والموضوعات المتعلقة بالتخصيص وأمور الأراضي .
- العمل مع المنظمات غير الحكومية لمساعدة مجموعات المجتمع المدني في المستويين الريفي والمحلي .
- تعزيز شفافية الحكومة ومسؤوليتها.

انظر الفصل الثالث، القسم هـ (اعتبارات ختامية) للمزيد من المناقشة حول هذا الموضوع.